

توجه الجزائر نحو الحكومة الجبائية الالكترونية كألية لتفعيل الرقابة الجبائية وتقليل تكلفة التحصيل

Algeria's approach to the electronic tax government as a mechanism to activate tax control and reduce the cost of collection

سيليني جمال الدين (1) SILINI DJAMEL EDDINE (2) ANNOUN FOUAD عنون فؤاد

¹ جامعة البليدة 02، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، ed.silini@univ-blida2.dz

² المركز الجامعي الونشريسي، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، announ.fouad@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2021/10/31

تاريخ القبول: 2021/09/05

تاريخ الإرسال: 2021/05/23

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الإطار النظري للحكومة الالكترونية، بالإضافة الى عرض واقع التحصيل الضريبي في الجزائر وتوجه الحكومة نحو تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية داخل الإدارة الجبائية، وتبيان أثر توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الجبائية الالكترونية، كذلك تم استعراض مدى فعاليتها في تعبئة العمل الرقابي الجبائي، وفي الأخير تم تسليط الضوء على أهم الإحصائيات الخاصة بمؤشر تكلفة التحصيل الضريبي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، التحصيل الضريبي، الإدارة الجبائية. تصنيف JEL: M15، K34.

Abstract :

This study aims to highlight the theoretical framework of E-government, in addition to presenting the reality of tax collection in Algeria and the government's orientation towards the implementation of the e-government project in tax administration, and to show the impact of Algeria's orientation towards the application of the electronic tax government, as well as the extent to which it is effective in mobilizing tax control work, and in the end highlighted the most important statistics on the cost of tax collection index in Algeria.

Keywords: E-government, tax collection, tax administration, cost of tax collection.

JEL Classification Codes: M15, K34.

(1) سيليني جمال الدين، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية.

مقدمة:

لقد أثرت التقنيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جل ميادين الحياة ودفعت إلى أحداث تغيرات هائلة ومؤثرة على مستوى الحكومة التقليدية حملتها على التحول إلى النمط الإلكتروني، وبروز ما يعرف بالحكومة الالكترونية.

والحكومة الالكترونية هي وسيلة لتحسين الأداء الحكومي ليصبح أكثر كفاءة وفاعلية، وهي تؤدي إلى زيادة الشفافية والفعالية في إدارة الدولة، وعليه فإن اعتماد الحكومة الالكترونية يشكل عملية تغيير من شأنها أن تساعد على توسيع مجالات المواطنين ورجال الأعمال للمشاركة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والتكنولوجيا والتطبيقات الحديثة.

ونظرا لأن الجزائر كدولة تحاول الوصول إلى حكومة الكترونية وتحقيقها على نحو أفضل، نجدها تسعى إلى تقديم الخدمات بشكل يكرس التكنولوجيا المعاصرة الالكترونية وقد استطاعت اقامة العديد من المشاريع التي تقربها من هذا النهج.

وانطلاقاً مما سبق تأتي هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر من خلال الاجابة على السؤال التالي:

السؤال الرئيسي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق الحكومة الالكترونية في تفعيل الرقابة الجبائية وتقليص تكلفة

التحصيل؟

الأسئلة الفرعية:

وعليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1 - ما مدى الاستيعاب الفكري لمفهوم الإدارة الجبائية الالكترونية؟
- 2 - ما مدى مساهمة الحكومة الالكترونية في تفعيل الرقابة الجبائية؟
- 3 - ما مدى مساهمة الحكومة الالكترونية في تقليص تكلفة التحصيل؟

منهجية البحث:

1. مشكلة البحث:

بسبب تطبيق الحكومة الالكترونية في العديد من الاجهزة الحكومية والوزارات في العديد من الدول برزت مشكلة مهمة هي الاستيعاب الفكري لمفهوم الادارة الالكترونية من قبل العاملين في الاجهزة الحكومية والمواطنين، وعدم إصدار تشريعات وقوانين تنظم العمل الجبائي بمنظور الكتروني بكافة مزاياه ومراحلها بداية بالتصريح ثم الدفع

والتحصيل ونهاية بعملية الرقابة الجبائية، وكل هذا في ظل عدم وجود تأثير إلكتروني على الوثائق وقاعدة بيانات خاصة بالمكلفين يسهل نجاح هذا المشروع.

2. أهمية البحث:

ترجع الأهمية العلمية للدراسة نتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة في هذا العصر الذي سمي عصر المعلومات والاتصالات، أو عصر الثورة الرقمية، وما أحدثته هذه الثورة من توفر للمعلومات ومواكبة ومجارية التوجهات الحالية تحت مظلة العولمة والاقتصاد الرقمي إلى تنفيذ الأعمال بشكل إلكتروني، وتأتي الأهمية العلمية للدراسة للتعرف على مفاهيم الحكومة الالكترونية من الجانب الجبائي وأهميتها والتعرف على كيفية تطبيق هذه المعطيات لتحقيق النجاح في التحصيل وتطبيق جزء بسيط من عملية الرقابة الجبائية الالكترونية ومدى قابليتها للنجاح في الجزائر.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بناء تأطير شامل عن الإدارة الجبائية الالكترونية وإمكانية توظيفها لأدوات تكنولوجيا المعلومات في مؤسساتها المختلفة وتقديم عرض تعريف لمفهوم الحكومة الجبائية الالكترونية ورفع الوعي والاهتمام بها.

4. نطاق البحث:

يركز البحث على أهمية المعاملات الجبائية الالكترونية وتطبيقاتها لتقليل تكلفة التحصيل واسترجاع أكبر عدد من المبالغ في إطار ممارسة حق الرقابة الجبائية.

أولاً: الإطار النظري للحكومة الالكترونية:

1. مفهوم الحكومة الالكترونية:

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعل المؤسسات تستخدم التكنولوجيا في معاملاتها الداخلية والخارجية، ولكنها مرتبطة بوجود بنية تحتية أساسية من التكنولوجيا لتمكن المواطن من الحصول على المعلومات بأسرع وقت ممكن وبكفاءة وشفافية، وقد اختلفت الآراء حول تعريف الحكومة الالكترونية نورد منها ما يلي:

فقد عرفها الهوش: بأنها عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات، بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وتجنب الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات¹.

ويعرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية بأنها: عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات، والتي لديها القدر على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطن ورجال الأعمال والمؤسسات الحكومية، حيث تمكن المواطن من الوصول إلى المعلومات وتوفير مزيد من الشفافية والكفاءة والتقليل من حجم الفساد وتخفيض النفقات، وزيادة فناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته.²

وبإسقاط الحكومة الإلكترونية على موضوع الدراسة نعرفها كمايلي الحكومة الإلكترونية في المجال الجبائي هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتمثلة في نظام التصريح الإلكتروني "جبائك" ومدى مساهمته في تقليل تكلفة التحصيل والمساهمة في تفعيل آليات الرقابة الجبائية، وتعزيز الشفافية والمساهمة في تقريب الإدارة من المواطن.

2. أهمية الحكومة الالكترونية:

إن الحكومة الالكترونية تتحقق من خلال إدراك حقيقة أن العالم اليوم و مستجداته أصبح يحكم المجتمع بأنه متقدم ويتميز بوجود ثلاثة شروط أساسية وهي المسائلة والشفافية والحكم الصالح ، وهذه تمثل ركائز الحكومة الالكترونية ، وان الحكومة الالكترونية جاءت بعد ظهور صور الفساد الإداري والمالي في المجتمع ومؤسساته ولإصلاح هذا الأمر لقد تم البحث عن سبل للمعالجة فكانت الحكومة الالكترونية احد العلاجات الواقية من انتشار الفساد من جانب والعمل على منعه من جانب آخر، كما أن مقتضيات الإصلاح الإداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها وان تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين وليس فقط استجابة لطلباتهم . وان الخدمات المباشرة تعتبر جزءاً من إعادة التصميم الشامل لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية، وبالنسبة للأجهزة الحكومية فأنها تتبع توصيل المعلومات والخدمات عن طريق إدارة قنوات متعددة للنقل والتوصيل، وعلى الرغم من استمرار توصيل المعلومات والخدمات بالطرق التقليدية مثل استخدام التلفون، الفاكس، أو الطرق اليدوية، إلا أن الهدف الأهم هو تحسين جودة الخدمات وتوفيرها .ولا شك أن الخدمات المباشرة لها ميزة فريدة تتمثل في سهولة النفاذ إليها في أي وقت ومن أي مكان به إمكانيات الربط مع الشبكات المتاحة التي تقدمها، وان من الأمور التي تعد مهمة وأساسية من وجهه نظر الباحثة لقيام الحكومة الالكترونية إنها تعد عاملاً مهماً للتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين لأنها تعني أولاً وقبل كل شيء تدفق المعلومات ، وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال فتساهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد، وتوفر تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزها على تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره

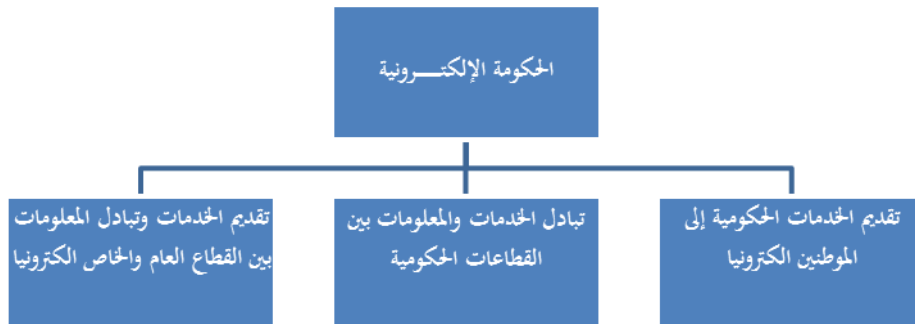
بمعنى آخر إن الحكومة الإلكترونية تعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام الذي من شأنه تعزيز المسائلة وكذلك تعزيز المصداقية و حشد وتأيد السياسات الاقتصادية السليمة.³

3. مبررات التحول نحو الحكومة الإلكترونية:

هناك العديد من المبررات التي تدفع بالحكومات إلى السعي نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية ومن أهم تلك المبررات نجد:⁴

- تعرض الحكومات لضغوطات مستمرة من المواطنين والمستفيدين بشكل عام من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات الحكومية.
 - مساهمة ظاهرة العولمة وفي زيادة الانفتاح والترابط والتكامل في مختلف المجالات، نتيجة الربط عبر شبكات الاتصالات مما أدى إلى رفاهية الإنسان ومطالبته بتحسين الخدمات.
 - تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المترابطة به، مما يستلزم مواكبة ذلك التقدم والاستفادة منه في مختلف مجالات الحياة لما يحققه من مزايا لعدد كبير من التطبيقات العلمية.
 - الاستجابة والتفاعل مع متطلبات البيئة الحديثة للحاق بركب التطور وتجنب العزلة، ومواكبة عصر السرعة والمعلوماتية.
 - ندرة الموارد والحاجة الماسة إلى سياسات تساهم في الاستغلال الأمثل للموارد الحكومية.
- وتوجه الحكومة الإلكترونية خدماتها إلى ثلاثة جهات وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(01) مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع السابق.

ثانيا: واقع التحصيل الضريبي في ظل برنامج عصنة أليات التحصيل الضريبية وتطبيق نظام جبايتك.

في ظل التغيرات الحاصلة في قطاع الجباية وفي ظل كثرة الغش والتهرب الضريبيين، ارتأت السلطات العليا للبلاد أن تتبع نظام ألي متطور ضمن ما يسمى بمشاريع الإدارة الالكترونية والرقمنة، لتحسين الإيرادات الجبائية والحد من آثار الظاهرتين في خفض الناتج المحلي الوطني من العائدات الجبائية.

1. واقع تطبيق نظام جبايتك:

حسب بلاغ لوزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الالكتروني الاتي نصه بالعربية كما يلي: «تتويج وزارة المالية الى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري انجازه (JIBAYA'TIC) جبايتك» ان مصطلح (JIBAYA'TIC) هو لفظ كلمة "جباية" باللغة العربية و «TIC» الموافقة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

وبالجمع بين الاسمين المختصرين، يبقى المستعمل المحرك الرئيسي باعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة، وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له.

تكرس (JIBAYA'TIC) أهداف سياسة الحكومة الرامية إلى تمكين المواطنين من خدمة عمومية حديثة وذات نوعية لأنها متواجدة في صميم برنامج العصرنة، مما يعكس مصلحتها الكبرى في تحسين العلاقة الرقمية التي تتطور بشكل مستمر، مع مستعملي الإدارة الجبائية والتي تتجه على نحو متزايد، لتكنولوجيات الاتصال الحديثة.

قدرت تكلفة هذا النظام الالكتروني بحوالي 28.000.000€ بنظام SAP (Systèmes Applications and Products) وهذا الإنجاز كلفت به الشركة الاسبانية المعروفة في مجال المعلوماتية INDRA حيث تقدم هذه البوابة في مرحلة أولى خدمات التصريح والدفع عن بعد للضرائب والرسوم لفائدة المؤسسات التي تسيورها مديرية كبريات المؤسسات، في بيئة تضمن البساطة والسهولة والأمن والسلاسة في الاستخدام. ومن المقرر تعميم هذه الخدمة على فئات أخرى من المكلفين بالضرائب التابعين لمراكز للضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.

من شأن هذا العرض الجديد للخدمة المقدمة من طرف الإدارة الجبائية أن يحسن صورة وزارة المالية والذي يضاف أصلا إلى ببرنامج العصرنة الغني والخاص بها، مما يستجيب إلى طلب تبسيط وتخفيف بشكل معتبر للإجراءات الجبائية.

وحسب الرسالة رقم 65 للمديرية العامة للضرائب تحت عنوان مديرية كبريات المؤسسات وفي الصفحة الأخيرة، تحت عنوان مديرية كبريات المؤسسات مصلحة حديثة جاء كما يلي " في اطار تحديث النظام الجبائي فان مديرية كبريات المؤسسات بصدد القيام بإضفاء المعلوماتية على الإجراءات الجبائية المتمثلة في الإجراءات الأتية التي تعتبر إجراءات إدارية تتم عن بعد قصد تعويض الشكليات الورقية حيث وضعت المديرية العامة للضرائب موقع الكتروني جديد (www.jibaytic.dz) تحت تصرف المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات يسمح لهم القيام بالتصاريح الجبائية ودفع مستحقاتهم.

2. أهداف مشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية جبايتك:⁵

- يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأعمال التي يتوفر عليها هؤلاء.
- هذا التنظيم الجديد يتطلب، من الآن فصاعداً، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.
- هذا المشروع يتطلب أيضاً التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.

لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

3. النتائج المحتملة من تطبيق مشروع نظام جبايتك:⁶

- تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:
- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال المعالجة الالكترونية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات.
 - نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال المعالجة الالكترونية لهذه العمليات.
 - ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال تأهيلات المراقبة.

- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة.
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي.
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار.
- مركزية قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم.
- برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة.
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية، ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.
- تقليص مدة معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، والتخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة، وإدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد.

ثالثاً: أثر تطبيق الحكومة الالكترونية الجبائية على الرقابة الجبائية في الجزائر:

من خلال هذا المحور نبرز الدور المهم والذي تلعبه الحكومة الالكترونية على العمل الرقابي الجبائي في الجزائر.

فللرقابة الجبائية مفاهيم عديدة وأهمية بالغة نتطرق إليها من خلال دراسة نظرية لمفهومها ومن خلال قياس بعض المؤشرات الخاصة بممارستها من طرف المراقبين الجبائيين المنتمين لمصالح الإدارة الضريبية.

1. مفهوم الرقابة الجبائية:⁷

لمحاولة الإحاطة بمفهوم الرقابة الجبائية، فإننا نقدم بعض تعاريف الرقابة بشكل عام، ثم التطرق الى مفهوم الرقابة بشكل خاص.

ومن أبرز التعاريف المقدمة للرقابة تعريف هنري فايول (Henry Fayol) للرقابة بأنها: "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها"

كما عرف كل من تيري وفيلمر أن الرقابة "تتمثل في القيام بثلاث خطوات"

- وضع المعايير والمقاييس.

- قياس الأداء ومقارنته بالمعايير.

- تصحيح الفرق بين النتائج الفعلية والخطط الموضوعة".

وبما أن الإدارة الجبائية هي السلطة المختصة بالرقابة الجبائية، فان مفهوم هذه الأخيرة يندرج في ظل التعاريف التالية:

- هي الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين بأداء واجباتهم، وتسمح لها بتصحيح الأخطاء والملاحظة.

- هي فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء أكانوا ذو خبرة شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.

ومما سبق يمكن بلورة مفهوم الرقابة الجبائية، على أنها فحص التصريحات والوثائق الضريبية، والمستندات الخاصة بالمكلفين بالضريبة مهما كان نمط شخصيتهم الجبائية، وذلك بغرض التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية ومقارنة كل التصريحات والمعلومات المحصل عليها مع مصادر أخرى ومع الوضعية المالية والمعيشية للمكلف.

2. أهم مؤشرات الرقابة الجبائية في الجزائر:

تعد الرقابة الجبائية أهم مرحلة بعد تقديم التصريحات الجبائية من طرف المكلفين بدفع الضرائب لذلك كان لزاما على المصالح الادرة الجبائية تخصيص فرق من المراقبين الجبائيين للتأكد من صحة هذه التصريحات وفق عمل رقابي ممنهج ومنظم ومن خلال كل هذا ارتأينا دراسة وتقييم عمل هذه المصالح من خلال دراسة وتحليل عدد تطور الملفات المراقبة وتطور المبالغ المسترجعة من خلال ممارسة حق الرقابة الجبائية من قبل مصالح الإدارة الجبائية قبل وبعد تطبيق الإجراءات الالكترونية الجبائية في التحصيل.

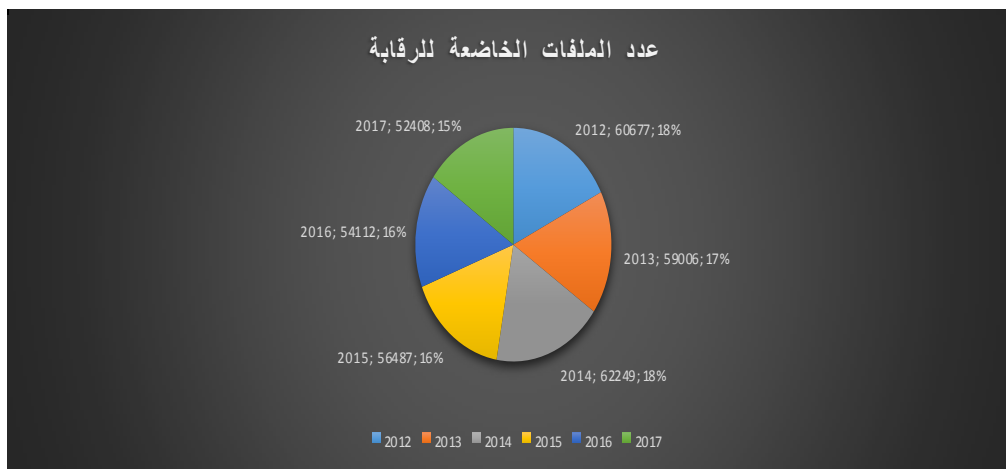
الجدول (01): يمثل تطور عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2012-2017).

السنوات	عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية	نسبة عدد الملفات الخاضعة للرقابة من اجمالي الملفات الكلية المراقبة
2012	60 677	18%
2013	59 006	17%
2014	62 249	18%
2015	56 487	16%
2016	54 112	16%
2017	52 408	15%

المصدر: المصدر: سيليني جمال الدين، عنون فؤاد، عارجي خالد، تقييم توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي وفق النظام الضريبي الجزائري بعد مرور 10 سنوات من التطبيق، مجلة دراسات جبائية، العدد 2/2019، ص 31.

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أنه خلال الفترة الممتدة من 2012-2017 قد تم معالجة عدد معتبر من ملفات الأشخاص المكلفين على النحو التالي، خلال سنة 2012 تم إخضاع 60677 ملف لرقابة الجبائية ثم لينخفض لحدود 59006 سنة 2013، أم سنة 2014 التي تعتبر سنة معيارية بحيث تم معالجة أكبر عدد ممكن من الملفات والمقدر ب 62249 ملف، وبشروع الإدارة الجبائية في تطبيق نظام الحكومة الالكترونية الجبائية على الرقابة الجبائية تراجع عدد الملفات الخاضعة خلال سنوات 2015، 2016، 2017 كما هو مبين في الجدول أعلاه.

الشكل البياني(01): يمثل منحني بياني لتطور المبالغ المسترجعة نتيجة تطبيق الرقابة الجبائية على المكلفين التابعين للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2012-2017).
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(01).

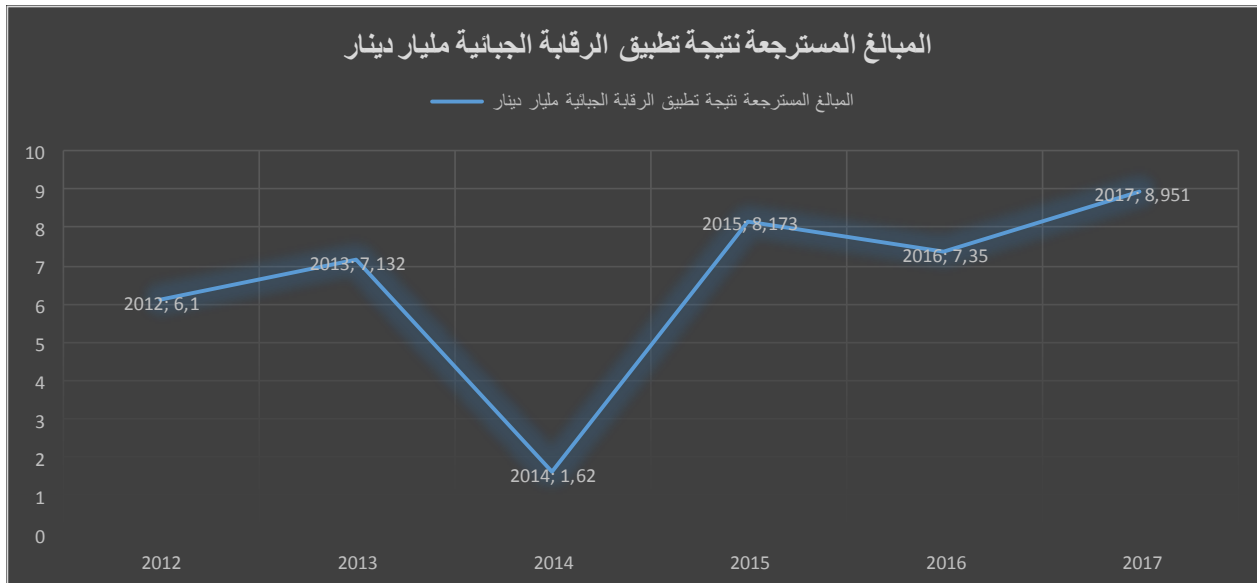


الجدول (02): يمثل تطور المبالغ المسترجعة نتيجة تطبيق الرقابة الجبائية للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2012-2017).

السنوات	المبالغ المسترجعة نتيجة تطبيق الرقابة: الوحدة 10 ⁹ دج
2012	6.100
2013	7.132
2014	1.620
2015	8.173
2016	7.350
2017	8.951

المصدر: سيليني جمال الدين، عنون فؤاد، عارجي خالد، تقييم توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي وفق النظام الضريبي الجزائري بعد مرور 10 سنوات من التطبيق، مجلة دراسات جبائية، العدد 2019/2، ص 31.

الشكل البياني(02): يمثل منحني بياني لتطور المبالغ المسترجعة نتيجة تطبيق الرقابة الجبائية على المكلفين التابعين للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2012-2017).



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(02).

لقد عرفت عملية الرقابة الجبائية تحسنا ملحوظا، وهذا راجع لإطارات المديرية العامة للضرائب ولاستخدام الآليات الحديثة في الكشف عن الغش والتهرب الضريبيين، ونتيجة لعدد الدورات التكوينية في المجال المعلوماتي وبالمجال الرقابي تحت إشراف أخصائيين في مجال مكافحة الفساد المحاسبي والمالي، كل هذا ساهم في عديد السنوات الى برمجة أكبر عدد ممكن من المكلفين الى الرقابة الجبائية ومع توسع النظام الجديد المعلوماتي تضاعلت أعداد الخاضعين للرقابة وهذا لشعور الإدارة الضريبية للفعالية التي فرضها نظام جبايتك في التزام الخاضعين للضرائب بالنظم المحاسبية والقوانين المالية المطبقة وهذا ما قابله زيادة في المبالغ المسترجعة خلال القيام بعمليات الرقابة خلال سنوات 2012 و 2013 باسترجاع ما قيمته 6.100 مليار دينار و 7.132 مليار دينار هذا كان قبل تعميم نظام جبايتك ولكن ومع بنهاية سنة 2014 شهدت هذه السنة أكبر عدد ممكن من الملفات المراقبة خلال هذه الفترة ب 62249 ملف وأقل قيمة استرجاع للحقوق المتهرب منها بقيمة 1.620 مليار دينار وبعدها بدأت الإدارة الضريبية في جني ثمار النظام الجديد ومن خلال سنة 2015 وتمرس الإدارة في تنفيذ هذا التطبيق نفس الإجراءات المطبقة في السنة السابقة وبحصيلة معتبرة قدرها 8.173 مليار دينار، كل هذا ساهم في سنوات 2016 و 2017 الى تقليل عدد المكلفين الخاضعين للرقابة كما هو موضح في الجدول رقم 01 مع تحقيق حصيللة تقدر ب 7.350 مليار دينار و 8.951 مليار دينار على التوالي من هنا نستخلص أن النظام الالكتروني الجبائي الجديد حقق أكثر نجاعة بحيث قام بالحصول على عوائد واسترجع

أموال كبيرة مقابل دراسة ملفات أقل وفي وقت قصير وبتكلفة ضئيلة مقارنة مع السنوات التي لم يكن مطبقا فيها وهذا كله رغم أنه لم يطبق بكل مزاياه المطلوبة.

رابعاً: تكلفة تحصيل الضرائب في الجزائر

يهدف برنامج العصرية الذي تبنته المديرية العامة للضرائب الى تخفيض تكاليف التحصيل وتحسين الحصيلة الضريبية، لكي يكون هناك نوع من التحكم في الإيرادات الضريبية المتوقع تحصيلها والمحصلة ولتنمية الحصيلة الضريبية وإيرادات الجباية العادية التي نسبتها ضئيلة بالمقارنة مع حصيلة الجباية البترولية.

1. مفهوم التحصيل الضريبي:

عرفه البعض على أنه مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف بدفعها إلى الخزينة العمومية.⁸

وذهب فريق آخر من الاقتصاديين على أنه مجموعة من العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية من أجل استيفاء حقها، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها والسلطة المتخصصة بتحصيلها وطرق التحصيل ومواعيده وضماناته ويتم الدفع نقداً أو عن طريق البنك أو حوالة بريدية.⁹

أما البعض من كتاب المالية العامة أعتبر إجراءات تحصيل الضريبة تتمثل في " مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة.¹⁰

وهناك تعريف آخر يعتبر التحصيل الضريبي بأنه مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار "

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن التحصيل الضريبي يتمثل في مجموعة من العمليات أو الإجراءات تقوم بها السلطة التنفيذية المخول لها قانوناً (الإدارة الضريبية) باستقاء مبلغ الدين الضريبي من ذمة المكلف بالضريبة وتوريده إلى الخزينة العامة للدولة، وفقاً للقوانين المعمول بها في هذا المجال.¹¹

الأمر الذي يتطلب دراسة أسس تحصيل الدين الضريبي من حيث طرق وكيفية تحصيله، والجهة المخولة بتحصيله، حيث يعتبر تحصيل الضريبة من أكثر الموضوعات أهمية وحساسية في الأنظمة الضريبية.

وعليه تتوقف طبيعة العلاقات التي تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية، حيث أن المهم ليس فرض الضرائب وانما تحصيلها، فكفاءة أي نظام ضريبي تقاس بقيمة ما يتم تحصيله من هذه الضرائب.

2. قياس مؤشرات فعالية ومردودية التحصيل الضريبي في الجزائر:

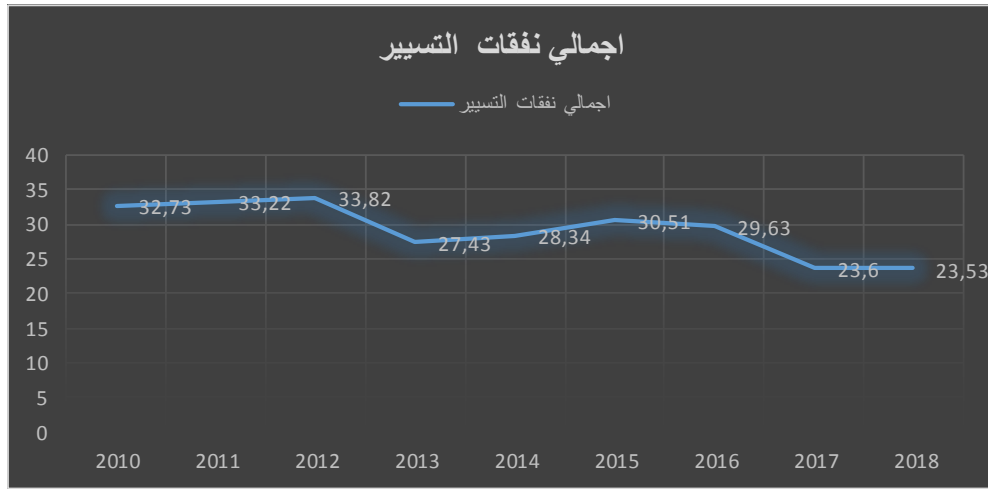
تعد تكلفة التحصيل من أهم المؤشرات التي تبين مدى نجاعة الادارة الضريبية، على غرار تكلفة التحصيل في الدول المتقدمة والتي تكون شبه منعدمة وكذلك حتى في الدول المتطورة ففي خلال سنة 2010 كانت تكلفة التحصيل في الأردن حوالي 0.63 % بينما في الجزائر فهي غير ثابتة حيث كانت تقدر مع بداية برنامج العصرية سنة 2002 بحوالي 3.94 % وانخفضت في سنة 2008 الى 1.80 % لترتفع في 2009 الى 2.25 % نتيجة ارتفاع نفقات التسيير الإداري واقتناء المعدات والتجهيزات المكتبية اللازمة لسير مختلف المصالح الضريبية، أما في سنة 2010 وكنتييجة لزيادة الأجور في الوظيف العمومي فقد ارتفعت الى 2.50 %.

الجدول(03): تطور نفقات التسيير بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2010-2018).

السنوات	اجمالي نفقات التسيير: الوحدة 10^9 دج(1)
2010	32.73
2011	33.22
2012	33.82
2013	27.43
2014	28.34
2015	30.51
2016	29.63
2017	23.60
2018	23.53

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات من المديرية العامة للضرائب.

الشكل (03): يمثل تطور نفقات التشغيل بالمديرية العامة للضرائب خلال الفترة ما بين (2010-2018).



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (03).

تعتبر نفقات التشغيل الأقل قيمة من بين أهم المؤشرات لقياس نجاعة النظام الضريبي في الدول، ومن خلال دراستنا لتكلفة التحصيل في الجزائر خلال الفترة ما بين 2018-2010 فقد سجلت نفقات التشغيل في الجزائر نسب متفاوتة.

فمع انتهاء سنة 2010، سجلت مصالح المديرية العامة للضرائب ما قيمته 32.73 مليار دينار تصرفها الدولة وهي قيمة كبيرة مقارنة بما تحاول الإدارة الضريبية الوصول اليه، أما سنة 2011 عرفت تحسن طفيف النفقات لتتوزل الى ما قيمته 33.22 مليار دينار مع بقائها بعيدة كل البعد عن تطلعات الإدارة الضريبية، ليستمر التحسن خلال سنوات 2013 و 2014 و 2015 لتتذبذب القيمة كما يلي 27.43 مليار دينار و 28.34 مليار دينار و 30.51 مليار دينار على التوالي، بالرغم من التحسن الملحوظ إلا أنه لم يحقق الرضا السلطات المختصة.

مع تطبيق الآليات الحديثة التي ساهمت في تقليص التكلفة من خلال مبدأ العمل بالرقمنة في الإدارات العمومية نتج عنه خلال سنة 2017 ولأول مرة النزول النسبة لما قيمته 23.60 مليار دينار وهذا كنتيجة لعصرنة آليات التحصيل ، ليستمر تحسن قيمة النفقات العامة للتسيير في المديرية العامة للضرائب خلال سنة 2018 لتحقق أحسن قيمة لها بقيمة 23.53 مليار دينار وهي الأدنى خلال كل سنوات الدراسة، كل هذا ان دل انما يدل على أن الإصلاحات التي تم اتباعها من طرف المديرية العامة للضرائب من خلال العمل بالنظام المعلوماتي جبايتك في الطريق الصحيح ونحو الوصول الى المعدلات والقيم المثلى والتي ستكون أقل من خلال السنوات القادمة.

الخاتمة:

نتج عن تطبيق الحكومة الالكترونية الجبائية تغيير العديد من القواعد والضوابط الجبائية، مما يتطلب جهد أكبر من أجل تكيف القواعد الجبائية مع الحكومة الالكترونية وتوفير إطار قانوني يسمح للمؤسسات من أجل الوفاء بالتزاماتها المحاسبية والجبائية بسهولة. ومن أجل تحقيق التوافق بين الحكومة الالكترونية والنظام الجبائي يستوجب على السلطات العمومية وعلى رأسها وزارة المالية القيام بإصلاحات عميقة لحل مختلف الإشكاليات والامكانيات والفروقات بين لعصرنة الجبائية بين الإدارة الجبائية والمكلفين بدفع الضرائب.

1. النتائج:

- هناك العديد من نقاط الضعف أبرزها عدم توفر الإمكانيات المادية في إدارة الضرائب وعدم استغلال هذه الأنظمة الالكترونية بكافة مزاياها التي وجدت من أجلها.
- عدم التعجيل في بناء قاعدة بيانات تكون كوسيلة رقابة ومرجع تشترك فيه كل الإدارات التابعة للدولة ليس فقط مصلحة الضرائب وهذا لتوسيع العمل الرقابي وعدم ترك أي فجوات.
- لا يوجد الدعم والتعاون والإرادة القوية لتكييف النظام الجبائي الالكتروني مع متطلبات الجبائية في الجزائر.
- غياب الدورات التأهيلية الخاصة بمستخدمي النظام صعب من مهمة التقارب الذي حل محله النزاع.

2. التوصيات:

- يجب بذل جهد كبير من أجل الوصول الى التطبيق الأمثل لهذا المشروع وإحلال التوافق على هذا المشروع من جميع الأطراف.
- التعجيل في عملية تقييم العمل الجبائي الالكتروني وتعميمه.
- ارساء اليات واستراتيجيات جبائية تتماشى مع التوجه التكنولوجي المتطور لرؤية الجزائر العصرية.
- القيام بدورات تكوينية تأهيلية خاصة للطرفين في الميدان الالكتروني والجبائي من شأنه أن يقرب بين جميع الأطراف الفاعلة.

قائمة الإحالات والمراجع:

¹ مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية - قسم السياسة الضريبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، سنة 2013، ص 443.

² إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2009.

- ³ الرفاعي، د. سحر قدوري، بحث عن الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، الجامعة المستنصرية، بغداد، بحث منشور في مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد السابع، سنة 2009، ص 309.
- ⁴ الياس شاهد، الحاج عرابية، عبد النعيم دفرور، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية العدد 2016/3، ص 126.
- ⁵ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-> المديرية العامة للضرائب
- ⁶ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-> المديرية العامة للضرائب
- ⁷ كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة يحي فارس، 2012، المدينة، ص 84، 85.
- ⁸ لخضر عبيرات، فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة عمار تليجي الأغواط، 2018، ص 174.
- ⁹ محمد عبد القاضي، دراسة الاقتصاد العام، دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1984، ص 12.
- ¹⁰ علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 230.

¹¹ Trotabas louis, Finances publiques, Dalloz. Paris, 1967, p 130.